مجتمع

إسبانيا: رياح قوية تعقّد جهود مكافحة حريق غابات

تستمر الجهود لمكافحة حريق غابات اجتاح أكثر من 3600 هكتار (نحو 8900 فدان) من أراضي الغابات، إلا أنها تزداد تعقيداً وصعوبة بسبب هبوب رياح قوية، ما أجبر السلطات على إجلاء ألف شخص جنوب شرقي إسبانيا وأسفر عن مقتل عامل إطفاء. وقالت السلطات الإقليمية إن فرقة الطوارئ العسكرية على أهبة الاستعداد للتدخل، بعدما عكف المئات من رجال الإطفاء على إزالة المواد القابلة للاحتراق وفتح ثغرات وسط الحرائق في غابة سلسلة جبال في مقاطعة مالقة. وتشتبه السلطات في أن الحرائق كانت متعمدة. (أسوشييتد برس)

جودة الهواء في المكتب تؤثر على إدراك الموظفين

كشفت دراسة جديدة أعدّها علماء من جامعة «هارفارد» أنّ نوعية الهواء في المكتب يمكن أن تؤثّر بشكل كبير على القدرات الإدراكية لدى الموظفين، بما فيها قدرتهم على التركيز. وقال المعدّ الرئيسي للدراسة التي نُشرت في مجلة «انفايرونمنتال ريسيرتش ليترز» العلمية خوسيه غييرمو سيدينو لوران: «ثمة الكثير من الأبحاث عن التعرض للتلوث في الهواء الطلق، إلّا أننّا نقضي 90 في المائة من وقتنا في الداخل». يشار إلى أن هذه الدراسة هي أول عمل يُظهر أن لهذا النوع من التعرض تأثيراً قصير المدى على الجهاز العصبي. (فرانس برس)

أفغانستان على شفا «فقر شامل»

أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن أفغانستان تتأرجح على شفا «فقر شامل» يمكن أن يصبح حقيقة واقعة في منتصف العام المقبل، ما لم يتم بذل جهود عاجلة لدعم المجتمعات المحلية واقتصاداتها. وأشار إلى أن سيطرة حركة «طالبان» على أفغانستان عرّضت 20 عاماً من المكاسب الاقتصادية المطردة للخطر. وقالت مديرة المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كاني ويناراجا، إن «أفغانستان تواجه إلى حد كبير فقرا عالميا بحلول منتصف العام المقبل. هذا هو ما نتجه إليه. إنه معدل الفقر 97 إلى 98 في المائة بغض النظر عن الطريقة التي تعمل بها هذه التوقعات». ويبلغ معدل الفقر في أفغانستان حالياً 72 في المائة. وأشار البرنامج إلى العديد من المكاسب الإنمائية التي تحققت على مدى السنوات العشرين الماضية، والتي تتعرض الآن لخطر التراجع، فقد زاد دخل الفرد بأكثر من الضعف، وارتفع العمر المتوقع عند الولادة بحوالي تسع سنوات؛ وارتفع عدد سنوات الدراسة من ست إلى عشر سنوات، مع مئات الآلاف من الفتيات اللواتي حصلن على تعليم حرمن منه في ظل حكم طالبان السابق من عام 1996 إلى عام 2001. وقالت ويناراجا إن أفغانستان تواجه الآن «كارثة إنسانية وتنموية» ناتجة عن عدم الاستقرار السياسي، واحتياطات النقد الأجنبي المجمدة، ونظام المالية العامة المنهار، و«ضعف المصارف المحلية بسبب هذا»، فضلاً عن تأثير جائحة كوفيد-19. (أسوشييتد برس)

(وكيل كوهسار/ فرانس برس)

تونس: وساطات عائلية للحدّ من الطلاق

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تسعى تونس لإعادة دور الوساطة العائليّة خلال فض النزاعات الأسرية لحماية النسيج الاجتماعي من التفكك، بعد تسجيل ارتفاع في قضايا تتعلق بخصومات داخل أفراد الأسر الضيقة أو الممتدة. وتدرس وزارة المرأة والأسرة وكبار السن صياغة مشروع قانون الوساطة العائلية للحد من التفكك الأسري، يتضمن آليات جديدة لفض النزاعات بين مكونات الأسرة من خلال اعتماد مبدأ الحوار بعيداً عن المحاكم والدوائر القضائية.

ويأتي التفكير في استعادة دور الوساطة الأسرية في ظلّ الارتفاع المتواصل في نسب الطلاق في البلاد، وتداعيات التفكّك الأسري السلبية على المجتمع، بهدف تنمية ثقافة الحوار داخل العائلات. والوساطة العائلية من العادات التونسية القديمة، وكان يقودها وجهاء الأسر أو الأكبر سناً، وتلعب دوراً كبيراً في فض الخلافات، سواء بين الأزواج أو الأخوة أو حتى باقي أعضاء الأسرة الممتدة كأبناء العموم وغيرهم.

في هذا السياق، تقول الباحثة في علم الاجتماع، صابرين الجلاصي، إنّ العودة إلى اعتماد الوساطة الأسرية مهمة جداً لترميم العلاقات وإعادة ترتيبها بعيداً عن دوائر القضاء التي تتسبب أحياناً في توتير الأجواء وشحنها. وتؤكد في حديثها لـ «العربي الجديد» أن «الأعراف الاجتماعية التقليدية تلعب دور الوكالة في التوفيق بين الأطراف المتخاصمة»، مشيرة إلى أن «القانون العرفي الذي تعتمد عليه الوساطات الأسرية كان يحل محل القانون المدني الحالي». وترى أنّ «الوساطات الأسرية كانت تؤدي إلى نتائج جيدة بفضل السلطة الرمزية للأسرة، إلا أن هذه السلطة تلاشت بتحوّل العائلة من مجموعة ممتدة إلى نواة مستقلة تتكون من الزوجين فقط»، على حد قولها.

وتقول الجلاصي إنّ «مشروع الموفّق الأسري يجب أن يكون حلقة في سلسلة إصلاح للمؤسسة العائلية برمتها، بما يساعد على إزاحة كل الأسباب القائمة التي تؤدي إلى الطلاق، ولا سيما منها الحالات الناتجة عن العنف أو مشاكل نفسية أو الإدمان».

قديماً، كانت الوساطة العائلية تسمى محلياً «الجبهية». ويتولى الوسيط الموثوق به دور القاضي في فض النزاع بين الطرفين المتخاصمين بعد مساعي لتقريب وجهات النظر بينهما. وغالباً ما تكون قراراته ملزمة للطرفين احتراماً للمجهود الذي بذله في الصلح ووجاهته داخل أسرته أو جهته.

إلا أن دور الوساطة الأسرية تراجع بشكل كبير خلال العقود الأخيرة، ليحلّ القضاء محله، الأمر الذي يؤدي أحياناً إلى انقطاع الصلة نهائياً بين المتخاصمين أو تأجيج الأحقاد بينهما، وتؤدي أحياناً إلى جرائم تصل إلى حد القتل.

ومن أجل الدفاع عن حقوق الأطفال في العيش في ظل مناخ أسري سليم، أنشأت الاختصاصية النفسية كريمة الركيمي جمعية «نحب نعيش مع أمي وبابا»، التي تدافع عن حق الأطفال في العيش مع أبويهما والحد من التفكك الأسري الناتج عن الطلاق والفراق العائلي.

وتقول الركيمي لـ «العربي الجديد» إنّ «الوساطة لحل الخلافات الزوجية قبل التوجه إلى المحكمة تقوم على محاولة تقريب وجهات النظر بين الأزواج. ففي حالات كثيرة، تكون أسباب الطلاق تافهة». وتتبنى مقاربة عصرية في الوساطة الأسرية تعتمد أساساً على إخضاع الزوجين المتخاصمين أو اللذين ينويان الطلاق، لمتابعة نفسية بمساعدة متخصصين في علم النفس والاجتماع والقانون، تسمح بإعطاء الأزواج فرصة لإعادة النظر في قراراتهم وتقييم أوضاعهم الأسرية، مشيرة إلى أن هناك علاقات غير قابلة للترميم أو الوساطات.

في المقابل، ترفض جمعيات مدنية، ولا سيما تلك النسوية، مشروع الوساطة العائلية، معتبرة هذا المشروع نوعاً من الارتداد إلى الوراء. وتعرب عن تخوفها من اعتماد فض النزاعات بين مختلف أفراد الأسرة باعتماد الحوار والتوافق كمبدأ من قبل مؤسسات الدولة، بما قد يسمح بممارسة المزيد من الضغط النفسي على النساء على غرار الضغط الممارس من العائلة والمجتمع والوصمة الاجتماعية للنساء المطلقات. واعتبرت جمعية «أصوات نساء» أن إعداد مشروع قانون الوساطة العائلية الذي أعلنت عنه وزارة المرأة والأسرة وكبار السن مؤخراً ليس أولوية على عكس قضايا وملفات أخرى متعلقة بالمرأة كقضية العنف ضد النساء، وخصوصاً غياب مراكز الإيواء.

13 ألف حالة سنوياً

في بداية عام 2020، كشفت إحصائيات وزارة العدل في تونس عن تسجيل 46 حالة طلاق يومياً و13 ألف قضية طلاق سنوياً. كما تشير البيانات إلى ارتفاع عدد حالات الطلاق مقارنة بالعام 2017، إذ كانت المحاكم لا تبت سوى في 41 حالة طلاق يومياً. وأوضحت أرقام وزارة العدل أن الزوج أكثر طلباً للطلاق من الزوجة بـ 48 ألفاً و579 قضية خلال خمس سنوات.

تحقيق

بعدما أعلن مجلس التعليم العالي في تركيا توقّفه عن العمل بالاستثناء الخاص بالطلاب السوريين، وبالتالي تقاضي الرسوم الجامعية منهم تماماً كما الطلاب الأجانب الآخرين، سُجّل رفض وامتعاض بين هؤلاء

الأقساط التركية
إلغاء إعفاء السوريين يقيّد دراستهم

يبدو أنّ التخصصات العلمية لن تكون في متناول سوريين كثر بعد اليوم (وزغه إليف كزل/ الأناضول)

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

«لم أعد قادراً على دراسة الهندسة الإلكترونية، لأنّ تكاليفها السنوية تفوق قدرة أسرتي». هكذا بدأ الطالب السوري عبد القادر المحمود شكايته من رفع الجامعات التركية رسوم التسجيل والقسط السنوي على الطلاب السوريين ابتداءً من العام الدراسي الجاري 2021-2022.

ويوضح المحمود لـ«العربي الجديد» أنّ «أقساط الجامعات الحكومية التركية منذ عام 2013، كانت تشجّع السوريين على الدراسة، إذ كانت تراوح ما بين 300 و800 ليرة تركية (نحو 35 - 95 دولاراً أميركياً)، لكنّها اليوم ارتفعت بعد القرار الجديد حتى 30 ألف ليرة (نحو 3550 دولاراً) في كلية الطبّ وثمانية آلاف ليرة (نحو 950 دولاراً) للهندسة، في حين أنّ تكاليف الهندسة لم تكن تتجاوز في العام الماضي 421 ليرة (نحو 50 دولاراً). ويشير المحمود إلى أنّه أعاد دراسة امتحان «يوس» الخاص بالطلاب الأجانب، بمن فيهم السوريون، من أجل قبولهم في الجامعات التركية، «لكن لسوء حظّي هذا العام رُفعت قيمة الرسوم. ووالدي يعمل في السعودية وأسرتنا مؤلّفة من ستّة أفراد، بالتالي من غير الممكن تحمّل هذا العبء». ويأمل أنّ «تعيد الحكومة التركية النظر في وضعنا كطلاب سوريين»، بدورها، تقول الطالبة السورية مها عبود بحرقة كبيرة، لـ«العربي الجديد» إنّ «حلمي بدراسة الطبّ تدمّر». وتشرح عبود: «لقد أعدت التحضير لامتحان يوس وخضعت له وحصلت على علامات تخوّلني دراسة الطبّ، لكنّ تكاليف الدراسة لهذا العام ستحول دون تحقيق حلمي إذا لم تتراجع الجامعات عن قرارها أو يستمرّ بعضها بخفض التكاليف للسوريين».

وكان مجلس التعليم العالي التركي قد أصدر قراراً يقضي بعدم إعفاء الطلاب السوريين من أقساط الجامعات التركية ابتداءً من الأوّل من يوليو/ تموز الماضي، الأمر الذي سبّب مخاوف لدى الطلاب الذين راوا مستقبلهم الدراسي مهدداً، نظراً إلى أنّ السوريين الموجودين في تركيا بمعظمهم يعانون من أوضاع وظروف معيشية صعبة، بحسب ما يشير أستاذ القانون الدولي في جامعة ماردين وسام الدين العكلة.

ويقول العكلة لـ«العربي الجديد» إنّ «القرار ليس جديداً، بل يعود إلى العام الماضي. ففي جامعة إسطنبول تحديداً، كانت الأقساط المفروضة على الطلاب السوريين هي نفسها أقساط الطلاب الأجانب. وقد احتجّ عدد من الطلاب وقتذاك». يضيف العكلة أنّ «القرار يسري مفعوله ابتداءً من هذا العام، وليس له أيّ مفعول رجعي، بمعنى أنّ الأقساط الجديدة هي للطلاب الجدد، في سنتهم الدراسية الأولى، في حين أنّ المسجّلين سابقاً ما زالوا مشمولين بقرار مجلس التعليم العالي الخاص بإعفاء السوريين والصادر في عام 2013».

ويؤكد العكلة أنّ «القرار، منذ صدوره، قبل ثمانية أعوام، لم يكن ملزماً بالمطلق، بل هو أقرب إلى التوصية والإيعاز. فمن أصل 129 جامعة حكومية في تركيا، لم يُعفِ نحو 50 جامعة السوريين من الأقساط التي تختلف بحسب الجامعة والتخصص. لكنّ قرار المجلس هذا العام، منح الحق للجامعات في تحصيل القسط من الطلاب السوريين كما تفعل مع أيّ طالب أجنبي يتابع دراسته في تركيا. ويلفت العكلة إلى أنّ «عدد الطلاب السوريين في جامعة ماردين لا يقلّ عن 1100 طالب من أصل 1200 طالب أجنبي».

وحول تكفّل المنظمات السورية بمساعدة الطلاب، يوضح العكلة أنّ ثمّة منظمات ساهمت في السنوات الأولى بكفالة دراسة بعض الطلاب، لكنّها اليوم تراجعت إلى حدود الصفر. وإن وُجدت أخرى، فهي تساهم بقسط لمرّة واحدة، ما يعني أنّ السوريين صاروا اليوم في مواجهة أقساط مرتفعة، الأمر الذي سيؤدّي على الأرجح إلى تراجع عدد السوريين الملتحقين بالجامعات التركية. كذلك لا قدرة لدى السوريين في تركيا على الدراسة في الجامعات الخاصة، لأنّ أقساطها مرتفعة، لذا كانت الجامعات الحكومية ملاذاً لهم».

القرار الأخير بيد الجامعات

وكانت أصوات تركية معارضة قد تعالت أخيراً ضدّ الامتيازات التي تمنحها تركيا للطلاب السوريين، وقد اتّهموها بتمييزهم عن الطلاب الأتراك بمجانيّة التعليم العالي. لكنّ تلك الادعاءات ليست دقيقة بحسب أستاذ علم الاجتماع في جامعة ابن خلدون بإسطنبول رجب شان تورك، الذي يقول إنّه «في عام 2013، أصدر مجلس التعليم العالي التركي قراراً يقضي بتحصيل أقساط مخفّضة من السوريين حاملي بطاقة الحماية المؤقتة (كيملك) من دون أن يشمل ذلك إلزاماً السوريين المجنّسين أو حاملي الإقامات السياحية».

ويوضح شان تورك لـ«العربي الجديد» أنّ «القرار حتى اليوم هو بيد الجامعات التركية، ومن الممكن بقرار داخلي خفض الرسوم والأقساط على السوريين». ويرى أنّه «بعد عشر سنوات على وجود الإخوة السوريين في تركيا، لم يعد مبرراً استمرار خفض الأقساط الجامعية. ويأتي ذلك لأسباب عدّة، منها عدم تمييزهم عن غيرهم من الطلاب الأجانب أو الأتراك، ومنها أسباب اقتصادية، خصوصاً مع ارتفاع عدد الطلاب السوريين في الجامعات التركية، وربّما منها قطع الطريق على بعض الأحزاب المعارضة التي تتاجر بهذه النقطة وتبالغ بها كثيراً».

ويؤكّد شان تورك أنّ «القرار خاص بالطلاب الجدد، ولن يُطبّق على الطلاب المسجّلين سابقاً في الجامعات الحكومية. وتكرّر أنّ المجلس ترك في قراره المجال أمام الجامعات لاختيار الآلية التي تراها مناسبة في تعاطيها مع الطلاب السوريين. وأظنّ أنّه حتى بعد القرار الأخير، للجامعة كامل الحرية في مطالبة السوري بالدفع أو لا». وحول الرسوم الحالية المفروضة على الطلاب السوريين التي كانت تراوح ما بين 300 و800 ليرة تركية، يبيّن شان تورك أنّها صارت تراوح ما بين أربعة آلاف ليرة (نحو 470 دولاراً) و30 ألف ليرة (نحو 3550 دولاراً)، وذلك بحسب الفرع والاختصاص. وبينما يدفع طالب الآداب أربعة آلاف ليرة سنوياً، يتوجّب على طالب الطبّ مبلغ 30 ألف ليرة».

حملة مطلبية سورية

يرى سوريون في تركيا أنّ المسألة «ليست قضية رفع رسوم»، بل تجريد السوريين من مزايا الحماية المؤقتة ومساواتهم بالطلاب الأجانب الذين يأتون من خارج تركيا للدراسة، علماً أنّ وضع السوريين مختلف ولا ينطبق على سواهم. وقد رأى سوريون ضرورة تنظيم حملة على وسائل التواصل الاجتماعي ورفع مطالبات إلى الحكومة التركية ومجلس التعليم العالي للإبقاء على الوضع كما هو، على أقلّ تقدير. وتوضح منظّمة الحملة الطالبة السورية، علا إبراهيم، لـ«العربي الجديد» أنّ «ثمّة جامعات مستمرة في تحصيل رسوم رمزية من السوريين، مثل جامعة غازي عينتاب التي تضم عدداً كبيراً من السوريين، وجامعة محمد عاكف أرسوي وجامعة نامق كمال اللتين أعفتا الطلاب من الدفع بعد رفعهم طلباً خاصاً. من الممكن كذلك خفض الأقساط، ولطالما ترك المجلس هذا الهامش للجامعة. وقد عمدت جامعة كرمان أوغلو إلى خفض قيمة القسط ليتناسب مع أوضاع السوريين».

تضيف إبراهيم: «لم تنظّم الحملة كرمى لي، فأنا قُبلت لدراسة الطبّ في جامعة العلوم الصحية بإسطنبول، لكنّ زملائي ممّن أعادوا امتحان يوس مرتَين أو ثلاثاً ليتابعوا دراستهم في الطبّ أو الصيدلة، تدمّر حلمهم بعد رفع الرسوم إلى 10 أو 13 ضعفاً. وبصراحة، ليست لدينا قدرة على دفع مثل هذه الرسوم. فاسرنا بالكاد تستطيع تحمّل عبء الحياة والغلاء في تركيا، ونحن لا نتلقّى دعماً ولا نحصل على أجور، مثلما يروّج بعض الناس».

وتتابع إبراهيم قائلة إنّ «أصواتاً وآراءً كثيرة نصحت بعدم الاستمرار في الحملة لئلا نغضب الشارع التركي، أو لأنّها من دون جدوى. لكنّنا مستمرّون وقد تلقّينا وعوداً عدّة»، لافتة إلى أنّه «سنلتقي مسؤولاً لشرح معاناة الطلاب السوريين». وتكمل: «صحيح أنّ الكتب التي رفعناها إلى الجهات الرسمية لم تلقَ أيّ صدى ولم تتلقَ إجابات، لكن علينا الاستمرار بالمطالبة كي لا تكون الأقساط المرتفعة قانوناً، من أجل طلاب هذه السنة وطلاب السنوات المقبلة. فالرسوم الجديدة ستحول دون دخول السوريين إلى الجامعات بالأعداد التي كانوا يدخلونها سابقاً».

تجدر الإشارة إلى أنّ عدد الطلاب السوريين الذين يتابعون دراستهم في الجامعات التركية وصل وفقاً لأرقام مجلس التعليم العالي التركي إلى 37 ألفاً و326 طالباً، استفاد منهم فقط 1611 طالباً من المنح الدراسية التي تقدّمها الحكومة.

بدوره، يقول مدير شركة عالم إسطنبول للقبول الجامعي، جهاد العويد، إنّ «القرار ليس جديداً وتركيا لم ترفع الرسوم على الطلاب السوريين، بل فعّلت القرار الرسمي بعدما أعفت هؤلاء لمدّة ثماني سنوات من الرسوم والأقساط التي تحصّلها من الطلاب الأجانب. ويأتي ذلك على خلفية أنّ السوريين ليسوا في حاجة إلى ذلك بعد إقامتهم في تركيا لمدّة عشر سنوات وبدئهم بالعمل بعد حصولهم على إذن عمل وحصول بعضهم على الجنسية، كذلك فإنّهم يدخلون الجامعة بعد امتحان الصحي، بما فيها راتب شهري للطالب يُقدّر بـ800 ليرة (نحو 95 دولاراً) لطلاب شهادة البكالوريوس و1100 ليرة (نحو 130 دولاراً) لطلاب شهادة الماجستير و1600 ليرة (نحو 190 دولاراً) لطلاب شهادة الدكتوراه».

> يرى السوريون أنّ وضعهم لا ينطبق على سواهم من الأجانب

> ثمّة جامعات حكومية مستمرة في تحصيل رسوم رمزية من السوريين

لأنّ القرار في الأساس لم يكن ملزماً، بدليل أنّ ثمّة جامعات حكومية لم تلتزمه ولم تخفّض الأقساط بنسب واحدة». يضيف: «صحيح أنّ القرار الجديد ضاعف الأقساط أضعافاً عدّة، غير أنّها تُعَدّ منخفضة جداً مقارنة بأقساط الجامعات الخاصة التي يصل قسط الطبّ فيها على سبيل المثال إلى 25 ألف دولار»، علماً بأنّ قسط الطبّ في الجامعات الحكومية هو نحو 3550 دولاراً. ولا يجد العويد أيّة جدوى من حملة الطلاب السوريين المتمرّة اليوم، «غير أنّها ليست مضرّة. فقد تستجيب جامعات لمطالب الحملة أو تُعامل بخصوصية معيّنة بعض الطلاب من محدودي الدخل»، مبيّناً أنّ «ثمة منحاً ما زالت تشمل السوريين من ضمن المنح التي تقدّمها تركيا». ويكمل أنّ «عدد المتقدّمين في العام الماضي تخطّى 156 ألف طالب أجنبي من 172 دولة، علماً أنّ تركيا تتكفّل بكامل مصاريف المنحة والتأمين الصحي، بما فيها راتب شهري للطالب يُقدّر بـ800 ليرة (نحو 95 دولاراً) لطلاب شهادة البكالوريوس و1100 ليرة (نحو 130 دولاراً) لطلاب شهادة الماجستير و1600 ليرة (نحو 190 دولاراً) لطلاب شهادة الدكتوراه».

37,326
طالباً سورياً في الجامعات التركية، استفاد منهم فقط 1611 طالباً من المنح الدراسية التي تقدّمها الحكومة

عبد الرحمن يحقق حلمه ويلتحق بكلية الطب في غزة

في عام واحد، نجح الشاب الغزي عبد الرحمن نصر في التخرّج من كلية الصيدلة ومن الثانوية العامة ليلتحق بالتالي بكلية الطب، محققاً حلمه الذي يرافقه منذ ستّة أعوام

غزة ـ **امجد ياغي**

قبل ستّة أعوام، كان الشاب الفلسطيني عبد الرحمن نصر يحلم بدخول إحدى كليات الطب في قطاع غزة الفلسطيني المحاصر، غير أنّ ما جمعه في الثانوية العامة لم يكن كافياً لتحقيق ذلك. هو كان في حاجة إلى معدّل نسبته في التسعينيات، في حين أنّ كلّ ما حصل عليه كان 89,3 في المائة. في ذلك الحين، في عام 2015، لم يكن قطاع غزة قد تعافى كلياً من العدوان الإسرائيلي الذي استهدفه في عام 2014، كذلك الأمر بالنسبة إلى أهله. تلك الحرب الثالثة التي شنّها الاحتلال على القطاع المحاصر، أثّرت على الغزيين بمختلف فئاتهم، لا سيّما اليافعين وتحصيلهم العلمي. في ذلك الحين، حاول أقاربه وأصدقاؤه تشجيعه على الدراسة في خارج البلاد، إذ إنّ ما جمعه يؤهّله لذلك. وبالفعل حصل على قبول في جامعة مصرية، لكنّ إغلاق معبر رفح البري في ذلك الوقت حرمه من المنحة. فرضخ للأمر الواقع والتحق بكلية الصيدلة ليتخرّج منها بدرجة امتياز أخيراً. لكنّ ذلك لم يكفه، فهو لم يتخلّ عن حلمه بدراسة الطب، بالتالي خضع من جديد إلى امتحانات الثانوية العامة هذا العام، علّه يتمكّن من تحقيق ذلك.

يخبر عبد الرحمن «العربي الجديد»: «كنت أرغب في دراسة الطب البشري أو طب الأسنان، لذا توجّهت في النهاية إلى الصيدلة لأنّها الأقرب. بعدما فقدت الأمل وأنا كنت قد استشرت أحد الأساتذة المحاضرين المعروفين الذي أفادني بأنّه في إمكاني تسديد مبلغ موازٍ كبير لم تكن لي قدرة على تحمّله، أو في إمكاني إعادة الثانوية العامة. لكنّني فضّلت عدم المجازفة من جديد، لا سيّما أنّني كنت قد أضعت عاماً كاملاً في انتظار فتح معبر رفح البري وسط الحصار الإسرائيلي لألتحق بالجامعة في مصر». ولم ينسَ عبد الرحمن أنّ «معبر رفح لم يفتح في عام 2015 أمام المسافرين من قطاع غزة إلى الخارج عبر مصر إلا ثلاث مرات»، إذ كان في ترقّب مستمر من دون جدوى فيما راحت الضغوط النفسية تزيد. وعندما انطلق في دراسة الصيدلة، تعثّر في البداية إذ «كنت أفكّر دائماً بالطب. لكنّني رحت أهتمّ بدراستي في العام الثاني، ووجدت تشابهاً كبيراً بين المجالين».

وتسجّل عبد الرحمن لدورة 2020-2021 من امتحانات الثانوية العامة، مستفيداً من واقع أنّ التعليم بمعظمه عن بُعد بسبب أزمة كورونا، سواء في الجامعات أو في بعض المدارس. يقول: «بدأت بدراسة الكيمياء وعلم الأحياء اللذَين كنت قد تعمّقت فيهما كمادتَين في منهاج الصيدلة. لكنّني كنت أشعر بضغط كبير لأنّني لم أكن أريد النجاح فحسب أو الحصول على معدّل جيّد. أنا كنت في حاجة إلى معدّل لا تقل نسبته عن 95 في المائة». لا يخفي عبد الرحمن أنّ آثار العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة في مايو/ أيار الماضي، كانت سلبية عليه وعلى تلاميذ الثانوية العامة بمعظمهم. ثمّ أتى التداخل بين جدولَي اختبارات الثانوية العامة وفصل التخرج في كلية الصيدلية ليزيد الأمور تعقيداً. ويشير عبد الرحمن إلى أنّه «في يوم، كان اختبار اللغة العربية للثانوية العامة من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الحادية عشرة من قبل الظهر، فيما كان اختبار الكيمياء الحيوية السريرية في الساعة السادسة مساءً من اليوم نفسه». ويؤكد عبد الرحمن: «أحببت الطب أكثر عندما درست الصيدلة. فرسالة الطبيب الإنسانية كبيرة، خصوصاً في داخل قطاع غزة وسط ما يعيشه الغزيون. لكنّني في الوقت نفسه، إلى جانب ممارسة الطب، أرغب في أن أكون أستاذاً محاضراً».

اليوم، يعمل عبد الرحمن في مجال تخصصه كصيدلاني، في حين التحق بكلية الطب في جامعة الأزهر بمدينة غزة. وهو ينتظر معادلة مواد تتكرر في الاختصاصين، ويظنّ أنّ تلك المعادلة ستجعله يلتحق مباشرة بالعام الثاني. وعلى الرغم من أنّ كثيرين رأوا في تسجيل عبد الرحمن نفسه لاختبارات الثانوية العامة مجازفة، في عام دراسي صعب وسط أزمة كورونا والعدوان الإسرائيلي الذي استهدف القطاع المحاصر، فإنّ ما قام به شجّع كثيرين يحلمون بدراسة الطب للأخذ بنصيحته وتجربته.

ولم يكن إنجاز الثانوية العامة بمعدّل نسبته 98,3 في المائة هو الإنجاز الوحيد الذي استطاع عبد الرحمن تحقيقه هذا العام، إنّما حلّ رابعاً على دفعته في كلية الصيدلة بمعدّل نسبته 92,4 في المائة وبتقدير عام ممتاز. وقد سمح له ذلك بتوقيع عقد لمدّة عام كمعيد في كلية الصيدلة في جامعة الأزهر، لكنّه يخطط للعمل كصيدلاني ومعيد في المرحلة المقبلة إلى جانب كونه طالباً في كلية الطب. ولا يخفي عبد الرحمن عدم رغبته في السفر إلى خارج قطاع غزة في يوم، فهو يشعر بأنّ لديه فرصة كبيرة هنا على الرغم من كلّ الظروف الاقتصادية الصعبة.

تخرّج بتقدير عام ممتاز من كلية الصيدلة (محمد الحجار)

حقّق حلمه بالالتحاق بكلية الطب بعد ستّة أعوام (محمد الحجار)

السويد: سجال حول عودة نساء وأطفال «داعش»

وصول نساء وأطفالهن من مخيم الهول للاجئين في سورية إلى السويد لم ينه الجدال حول وجوب استعداد تهم من عدمها، بل ما زال هذا الملف شائكاً في البلاد

من يوميات مخيم الهول (فرانس برس/ فولت كيليش)

ناصر السهلي

أثارت عودة ثلاث نساء سويديات مع أطفالهن من معسكر الاعتقال الذي تديره قوات كردية في مخيم «الهول» للاجئين في شمال شرق سورية جدلاً حول ما يتوجب على السويد فعله حيالهن وحيال بقية المعتقلين هناك. ومساء الإثنين الماضي، حطت الطائرة التي أقلّت النساء مع ستة أطفال في مطار استوكهولم أرلاندا، فجرى اعتقالهم على الفور وأخذت السلطات الاجتماعية الأطفال بعيداً. وأدى الكشف عن ذلك إلى سجال قانوني واجتماعي حول ما يتوجب فعله، وسط هجوم شديد على حكومة يسار الوسط التي قبلت بعودتهن إلى بلادهن، بعد سنوات من سياسة متشددة ترفض مساعدة أي ملتحق بتنظيم «داعش».

وأعلنت السلطات القضائية السويدية أنها في صدد إعداد لوائح اتهام بـ«ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية» بحق اثنتين من العائدات على الأقل. على الرغم من ذلك، لم يخفف بيان المدعي العام السويدي، الذي نشرت مقتطفات منه صحف محلية، من وطأة الانتقاد إلى السلطات، ليس فقط لقبولها عودتهن، بل لما سمي خرقاً لمبادئ «عدم تقديم أي مساعدة للمتطرفين في الارهاب بالعودة إلى السويد». وتبيّن أن نساء مخيم «الهول» السويديات، وبينهن السويدية الثلاثينية ليزا أندرسون، التي اشتهرت قصتها محلياً، والتي قد يُطلق سراحها لعدم إثبات ارتكابها أي مخالفة قانونية بالسفر إلى زوجها في سورية عام 2013 وهي شابة صغيرة، قد جرى «ترحيلهن» من الشمال السوري للتغلب على صرامة القوانين المانعة لأي مساعدة. وقررت «الإدارة الذاتية» في «قسد» الكردية، التي تدير مخيمي «الهول» و«روج» في شمال شرقي سورية، إبعاد النساء للتغلب على رفض استوكهولم المتكرر جلب موطنيها من المخيمين.

ويبدو أن قرار «الإبعاد - الترحيل»، الذي جعل النساء وأطفالهن قادرين على المغادرة إلى بلادهم، قد غير من رأي وزيرة الخارجية السويدية آنا ليند، التي أكدت سابقاً أن بلادها «لن تقبل عودة المنضوين في داعش». واضطر موظفو الخارجية السويدية إلى دخول الشمال السوري «لمساعدة الأطفال من أجل الوصول إلى مطار للمغادرة»، رداً على الانتقادات العنيفة التي أدت إليها العودة، يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين. وتشير وسائل الإعلام السويدية إلى أن «مناورة الأكسار ستتكرر مع 26 امرأة وأطفالهن باعتبارهم مبعدين» لإجبار السلطات السويدية على استقبال مواطنيها عبر التواصل المباشر معهم.

> قرار الإبعاد كان يمكن أن يجعل النساء يختفين عن متابعة السلطات لهن

> جوبهت خطوة حكومة يسار الوسط بقبول العائدات على مضض

وجوبهت خطوة حكومة يسار الوسط بقبول العائدات بانتقادات لاذعة من قبل يمين الوسط. واعتبر وزير الداخلية ميكائيل داميبرغ أنه رسمياً لم تتم مساعدتهن، «بل دفعن بأنفسهن أسعار تذاكر سفرهن ولم يمنحن أي مساعدة. كل ما في الأمر أنه لا يوجد خط طيران من شمال سورية إلى السويد، وكنا أمام خيار واحد لمساعدة الأطفال للوصول إلى المطار». وبررت استوكهولم خطوتها قائلة إن قرار الإبعاد كان يمكن أن يجعل النساء «يختفين عن متابعة السلطات لهن، وبعدن إلى السويد من دون مراقبة».

من جهته، يرى المتحدّث القانوني باسم حزب «الاعتدال» (يمين الوسط)، يوهان فورسيل، أن التبريرات مرفوضة، مؤكداً أنه «بالطبع، كان يمكن مساعدتهن لو كن على حدود السويد، بيد أن المشكلة تكمن في استقبال ومساعدة إرهابيين بشكل نشط وتشكيل لجنة للترحيب بهن، في وقت وجدت حكومتنا صعوبة في مساعدة المترجمين الأفغان للقدوم إلى السويد على الفور».

وفجرت العودة سجالاً حول «كيفية تعامل مجتمع السويد مع نساء داعش»، بحسب التلفزيون السويدي «إس في تي». ووجه الحزب «الليبرالي» انتقادات لاذعة للصحافة السويدية التي وصفت النساء بـ«العائدات من دون اعتبارهن إرهابيات».

وتعدّ قضية نساء وأطفال «داعش» في الدول الاسكندينافية شائكة، من بينها النرويج، التي استقبلت، الشهر الماضي، امرأة متهمة بالإرهاب، والدنمارك، التي تنتهج سياسة متشددة ترفض تماماً مساعدة مواطناتها والأطفال في مخيمي الاعتقال الكرديين. ففي وقت اعتبرت الدنمارك عام 2014 أن الانضمام إلى تنظيم «داعش» يعرض أصحابه لملاحقة قضائية لكونه انضماماً إلى تنظيم إرهابي، تأخرت استوكهولم سنوات قبل أن تتخذ الخطوة نفسها، ما يصعب ملاحقة من التحقوا بالتنظيم خلال فترة مبكرة، كحال بعض السويديات اللواتي سافرن إلى سورية عام 2013، أو تقديم مقاتلي التنظيم الذين عادوا قبل أن يصبح القانون السويدي صارماً في اعتبار تصرفاتهم إرهابية. لهذا، تفتش السلطات القضائية السويدية عن اتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق العائدين والعائدات بعد 2016، بمن فيهن النساء المتبقيات في سورية.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني